Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

أثر تطور وسائل الدفع الالكتروني على الناتج المحلي الإجمالي

د. أوس فخرالدين أيوب
أستاذ مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل
awsjwejatee@uomosul.edu.iq

عبدالرحمن محمد أحمد
مدرس مساعد
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل
abdulrahmanakrawi@uomosul.edu.iq

استلام البحث: 28/08/2021 **مراجعة البحث:** 09/09/2021 **قبول البحث:**10/09/2021

ملخص الدراسة:

يهدف البحث بشكل أساسي الى إيجاد الدور الذي تساهم من خلاله وسائل الدفع الالكترونية المتمثلة بالنقود الالكترونية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم تقسيم البحث الى ثلاثة اقسام: القسم الأول يبين تعريف النقود الالكترونية وما هي الخصائص التي تتمتع بها هذه النقود، اذ تبين ان النقود الالكترونية تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تساعد في جعلها شكل من اشكال النقود القانونية يتم التعامل بها بصورة كبيرة، إضافة الى العوامل التي أدت الى نشوء النقود الالكترونية. اما في القسم الثاني فتم إيضاح مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وما هي أهمية الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشر مهم للحالة الاقتصادية للبلد ثم الطرق التي يتم من خلالها حساب الناتج المحلي الإجمالي. وفي القسم الأخير من البحث تم إيضاح العلاقة بين النقود الالكترونية والناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة تأثير دور النقود على الناتج الإجمالي بناءً على تفسير المدارس الاقتصادية ابتداءً بالمدرسة الكلاسيكية وكيف فسرت دور النقود في التأثير على الناتج الإجمالي، ثم الانتقال الى المدرسة الكينزية التي بينت ان كمية النقود تؤثر بشكل مباشر على كل من الطلب والعرض للنقود على سرعة الدوران وبالتالي التأثير على الناتج الإجمالي، وأخيرا تم تفسير العلاقة من خلال المدرسة النقودية وما هو الدور الذي تؤثر فيه النقود على الناتج الإجمالي. وتم في نهاية البحث الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تدعم البحث بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: النقود الالكترونية، الناتج المحلي الإجمالي، كمية النقود، سرعة دوران النقود.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

The impact of the development of electronic payment methods on the Gross Domestic Product

Aws F. Ayub

Assistant Professor, College of Administration & Economic, University of Mosul

awsjwejatee@uomosul.edu.iq

Abdulrahman M. Ahmed

Assistant Lecturer, College of Administration & Economic, University of Mosul

abdulrahmanakrawi@uomosul.edu.iq

Abstract:

The research mainly aims to find the role through which the electronic payment methods represented by electronic money contribute to the impact on the gross domestic product, where the research was divided into three sections: The first section shows the definition of electronic money and what are the characteristics of this money, as it was found that Electronic money has a set of characteristics that help make it a form of legal money that is largely dealt with, in addition to the factors that led to the emergence of electronic money. In the second section, the concept of GDP was clarified and what is the importance of GDP as an important indicator of the economic situation of the country, and then the ways in which GDP is calculated. In the last section of the research, the relationship between electronic money and GDP was clarified by studying the impact of the role of money on gross output based on the interpretation of economic schools starting with the classical school and how they interpreted the role of money in influencing gross output, then moving to the Keynesian school that showed that the amount Money directly affects both the demand and supply of money on the speed of circulation and thus the impact on the total output, and finally the relationship was explained through the money school and what is the role that money affects the total output. At the end of the research, a set of conclusions and recommendations were reached that support the research in general.

Keywords: Electronic Money, GDP, Quantity of Money, Speed of Money Circulation.

المقدمة

أدى ظهور النقود الورقية قبل أكثر من ثلاثة قرون الى حدوث ثورة بديلة عن نظام التبادل والمقايضة، اذ شهد ظهور النقود الورقية عدة تطورات انعكست اثارها الإيجابية من خلال تطور وظائف النقود الامر الذي انعكس على زيادة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أدى التخلي عن قاعدة الذهب عام 1971 التي ارتبطت بالنقود الورقية الى كسر الحلقة التي تربط بين عملية اصدار النقود والذهب أدى الى توسع نقدي غير مسبوق مع زيادة كبيرة في حجم الائتمان، والتي كان قد دعا اليها كينز منذ عام 1924.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

وكما كان ظهور النقود الورقية ثورة في عالم المال فان ظهور وتطور وسائل الدفع الالكترونية والتي تزامن ظهورها مع الثورة الرقمية في عالم الاتصالات والحواسيب تعد ثورة لا تقل أهميتها واثارها عن ظهور النقود الورقية، حيث تعمل في الآونة الأخيرة الأنظمة المالية والنقدية على التكيف من خلال إعادة النظر في القوانين والتعليمات الخاصة بالأنظمة المالية والنقدية مع وجوب المحافظة على مبدأ الثقة والسيادة المطلقة للحكومة في خلق النقود والية تنفيذ السياسات الاقتصادية الهادفة، حيث أدى ظهور النقود الالكترونية الى فقدان السيادة المطلقة للحكومة لعملية الاصدار النقدي، الامر الذي يجعل من ثقة الجمهور في وسائل الدفع الرقمية الجديدة محل شك، قد تنعكس اثاره السلبية على الجهاز المصرفي والمالي بأكمله.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في إيضاح الدور الذي يمكن ان تؤثر من خلاله وسائل الدفع الالكترونية في الناتج المحلي الإجمالي، وهل يمكن ان تساهم الزيادة في وسائل الدفع الالكترونية من زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في كيفية الربط بين التغييرات الحاصلة في التوسع في استخدام وسائل الدفع الالكترونية على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث ان يتم تفسير العلاقة من خلال النظريات الاقتصادية.

فرضية البحث

يفترض البحث وجود علاقة مباشرة بين الزيادة الحاصلة في استخدام وسائل الدفع الالكترونية والدور الذي يمكن من خلاله التأثير بشكل ايجابي على الناتج الإجمالي بصفة عام.

هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط النظر على التطور الحاصل جراء استخدام وسائل الدفع الالكترونية على المستوى العالمي والدور الذي يمكن من خلاله مساهمة النقود الالكترونية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي الكلي.

منهجية البحث

تم تقسيم البحث الى جزءين: الأول نظري يبين مفهوم النقود الالكترونية وكذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، والقسم الثاني تحليلي يبين شكل العلاقة بين النقود الالكترونية والناتج المحلي الإجمالي من خلال تفسير النظريات الاقتصادية لدور التغير في كمية النقود على الناتج الإجمالي.

1- النقود الإلكترونية

هي إحدى أنواع النقود نشأت وتطورت مع تطور التقانات ووسائل الاتصال والمعلوماتية، وهي إحدى مشتقات النقود المتعددة لأن الفرد أصبح يودع أمواله في المصرف ويحصل على بطاقة إلكترونية يستطيع من خلالها سحب المبالغ التي يرغب بها أو الدفع في الأماكن التي يشتري منها وذلك عبر الصراف الآلي أو الآلات التي توزع على المحلات التجارية. واستناداً لذلك يمكن تعريف النقود الإلكترونية هي مبالغ نقدية مودعة في المصارف ويقوم أصحابها بتحريكها من خلال بطاقة إلكترونية في

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

الصرافات الآلية المنتشرة في الطرقات العامة، أو الدفع في أماكن الشراء عبر آلات مرتبطة بالمصارف مباشرة تؤدي لتسهيل عمليات الدفع والشراء وتشجيع حركة الاستهلاك (الافندي، 2014، 33). كما ورد تعريف في مؤتمر (Basel) لسنة 1998 ينص على ان النقود الالكترونية عبارة عن القيمة المخزونة او آليات الدفع المدفوعة مسبقاً لتنفيذ الدفعات عن طريق أجهزة بيع خاصة وإنشاء النقل بين أداتين او شبكات الحاسوب المفتوحة كالإنترنيت (Basel, 1998). الا ان المفهوم الأكثر دقة وشمولية للنقود الالكترونية هو بأنها مخزن إلكتروني للقيمة النقدية على جهاز تقني يمكن استخدامه على نطاق واسع لإجراء مدفوعات إلى كيانات أخرى غير جهة إصدار النقود الإلكترونية. ويعمل الجهاز كأداة حامل مدفوعة مسبقًا والتي لا تتضمن بالضرورة حسابات مصرفية في المعاملات.

1-1 خصائص النقود الالكترونية

تمتاز النقود الالكترونية بمجموعة من الخصائص وهي (الموسوي والشمري، 2014، 267-268):

1. ذات قيمة نقدية: أي إنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية مثل مائة دينار او ألف دولار. ويترتب على هذا إنها لا تعتبر بطاقات الاتصال التلفوني من قبيل النقود الالكترونية حيث ان القيمة المخزنة على الاولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات. وكذلك الامر بالنسبة للبطاقات الغذائية (الكوبونات) والتي من المتصور تخزينها الكترونيا على بطاقات، فهي لا تعد نقودا الكترونية لان القيمة المسجلة عليها ليست قيمة نقدية بل هي قيمة عينية تعطي حاملها الحق في شراء وجبة غذائية او أكثر وفقا للقيمة المخزونة على البطاقة.
2. مخزنة على وسيلة الكترونية: تعد هذه الصفة عنصرا مهما في تعريف النقود الالكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية او على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك، وهذه الخصيصة تميز النقود الالكترونية عن النقود القانونية والبطاقات الائتمانية التي تعد وحدات نقدية مصكوكة او مطبوعة، وفي الواقع فإنه يتم دفع ثمن هذه البطاقات مسبقا وشرائها من المؤسسات التي اصدرتها، ولهذا فإنه يطلق عليها البطاقات سابقة الدفع Prepaid Cards.
3. عدم ارتباطها بحساب بنكي: تتجلى اهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الالكترونية عن وسائل الدفع الالكترونية الأخرى، أي لا يتم الاحتفاظ بأرصدة في حسابات مالية لدى البنوك، فهذه الاخيرة عبارة عن بطاقات الكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات تمكنهم من القيام بدفع اثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة. ومن امثلة وسائل الدفع الالكتروني بطاقات الخصم، بطاقات الائتمان. ومن الواضح إذن ان النقود الالكترونية تتشابه مع الشيكات السياحية Travelers Checks التي هي عبارة عن استحقاق حر او عائم على بنك خاص او مؤسسة مالية اخرى، وغير مرتبط بأي حساب خاص.
4. قبول التعامل فيها بشكل واسع: تحظى النقود الالكترونية بقبولها في التعامل واسع من الاشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها، فيتعين إذن الا يقتصر استعمالها على مجموعة معينة من الافراد، او لمدة محدده من الزمن، او في نطاق اقليمي محدد، فالنقود، ولكي تعد نقودا يتعين ان تحوز ثقة الافراد وتنال قبولهم باعتبارها اداة صالحة للدفع

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

ووسيطا للتبادل، هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى لا يجوز اعتبار هذه الوسائل نقودا الكترونية في حالة ما إذا كان مصدرها ومتلقيها هو شخص واحد. فعلى سبيل المثال، لا تعد بطاقات الاتصال التليفوني نقودا الكترونية نظرا لكون من اصدرها ومن يقبلها هو هيئة واحدة _ اي هيئة او شركة الاتصالات التليفونية– حيث لا يصلح العمل بهذه البطاقة الا في اجهزة التليفون التي خصصتها تلك الهيئة او الشركة لهذا الغرض، بالإضافة الى إن اهم ما يميز النقود الالكترونية عن النقود التقليدية هو تنوع مصادرها فقد تكون الجهة المصدرة حكومية او عن طريق مؤسسات وشركات خاصة مما يشجع عامل التنافس بشكل اكبر في النقود الالكترونية، اما النقود التقليدية فتتميز بوحدة المصدر الا وهو البنك المركزي.

5. وسيلة دفع لتحقيق أغراض مختلفة: يجب ان تكون هذه النقود صالحة للوفاء بالتزامات كشراء السلع والخدمات، او كدفع الضرائب... الخ. اما إذا اقتصرت وظيفة البطاقة على تحقيق غرض واحد فقط كشراء نوع معين من السلع دون غيره او للاتصال التليفوني، ففي هذه الحالة لا يمكن وصفها بالنقود الالكترونية بل يطلق عليها البطاقات الالكترونية ذات الغرض الواحد.

2-1 نشأة النقود الالكترونية

لقد اوضحنا ان النقود الالكترونية هي احدى افرازات التقدم التكنولوجي وخاصة بعد تطور علم الاتصالات، ولهذا فان البعض يرجع نشأة النقود الالكترونية الى عام 1860، حيث تم تحويل اول مبلغ مالي عن طريق التلغراف. ومع هذا فان المعنى الدقيق للنقود الالكترونية لا يتطابق مع هذه العملية، حيث ان العملية لا يمكن ان تكون أكثر من حوالة نقدية. في حين يرى اخرون ان أصل النقود الالكترونية ظهر مع اختراع الكتابة المشفرة. وعلى الرغم من ان خدمة تحويل الأموال قد بدأت في الولايات المتحدة عام 1918 وذلك عند قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بنقل الأموال عن طريق التلغراف، الا ان الاستخدام الواسع للنقود الالكترونية لم يظهر الا في عام 1972 عند تأسيس دار المقاصة الالية. وقد انيط العمل بهذه المؤسسة في عملية الامداد للخزانة الامريكية وايضاً المصارف التجارية ببديل الكتروني لإصدار الصكوك. وعلى هذا الأساس انتشر وجود أنظمة مشابهة في أوروبا، وأدت تلك العملية الى استخدام النقود الالكترونية بصورة كبيرة في انحاء العالم.

2- الناتج المحلي الإجمالي

يمكن تحديد مفهوم الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع السلع والخدمات التي يتم انتاجها بواسطة عناصر او عوامل الإنتاج المتاحة داخل القطر فقط خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن جنسية الافراد الذين يمتلكون هذه العناصر الإنتاجية، أي سواء كانت تلك العوامل مملوكة لأفراد وطنيين يتمتعون بجنسية القطر الذي يقيمون به او مملوكة من قبل أجانب يقيمون في القطر ولكن لا يحملون جنسية البلد الذي يقيمون به (العبادي واخرون، 2000، 28). او هو مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للقطر بمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية، أي يمثل مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بعد ان تطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط او مستلزمات الإنتاج (الحسناوي، 1989، 188).

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات تعبيراً للنشاط الاقتصادي، حيث يحتوي على جميع قطاعات الاقتصاد. اذ يمثل القيمة الاجمالية لإنتاج الدولة خلال فترة زمنية معينة، كذلك يضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محلياً من قبل الافراد والشركات والمؤسسات الحكومية إضافة الى الأجانب وبالتالي فان لبيانات الناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في قياس الأداء الاقتصادي او التنبؤ بمسار الاقتصاد في المستقبل كذلك في صنع السياسات الاقتصادية المختلفة، وعليه يعتبر وجود مقياس اقتصادي للنظر في الأداء الاقتصادي لمجتمع معين يعد عملا بالغ الأهمية؛ فبدونه يصعب تطبيق أي سياسة عامة في البلد (شيبان، 2016، 29).

2-1 أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي

تكتسب دراسة الناتج المحلي أهمية كبيرة، إذ يعتبر مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات، كما أنه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة، ويمكن حصر أهمية الناتج المحلي في النقاط التالية (صخري، 1990، 28):

1- تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة :تتمثل السياسة الاقتصادية للدولة في مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها لتهيئة الرفاهية الاقتصادية، فقد تتعدد هذه الإجراءات إلا أنه في الأخير يجب معرفة مدى نجاحها وهذا يقتضي توفر مقياس لذلك والناتج القومي أو الدخل القومي هما إلى حد ما الكفيلان بمعرفة ذلك وبالتالي تلجأ الدولة إلى قياس هذا الأخير قبل وبعد اتخاذ سياستها، وبعد ذلك تقوم بدراسة المقارنة بين ناتج الفترتين لتعرف مدى نجاح هذه السياسات، حيث كلما كان هذا الفارق موجبا كلما دل ذلك على نجاح هذه السياسات وحتى يكون هذا المقياس أكثر دلالة يجب أن يكون بالأسعار الثابتة .
2- دراسة بعض المؤشرات الهامة للبيانات الاقتصادية :لا تبين البيانات الخاصة بالناتج الوطني هذا الناتج في السنوات المختلفة فقط وإنما أيضا مكوناته؛ أي مساهمة كل قطاع في تكوينه، كما يمكن على أساسه قياس معدلات النمو وكذا مدى التطور الاقتصادي للبلد...إلخ.
3- قياس مستوى رفاهية الأفراد :عند تقييم العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في بلد ما خلال فترة معينة من الزمن يؤخذ عادة الدخل والناتج الوطنيان رفقة بعض المؤشرات الأخرى كعدد السكان لمعرفة أو قياس هذه الرفاهية الاقتصادية.

2-2 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

لقد حظيت عملية قياس الناتج الوطني بأهمية كبيرة من قبل جميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، لما لهذه العملية من أهمية كبيرة باعتبارها أحد المؤشرات الهامة التي تعكس مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما تعتبر إحدى الأدوات التي تمكن الدولة من رسم سياستها الاقتصادية والاجتماعية ونظرا لأهمية الناتج الوطني وتعدد طرق حسابه، فإن هناك ثلاث طرق أساسية لقياسه وحسابه.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

أولاً: طريقة الإنتاج

ويتم قياس الناتج الوطني وفق هذه الطريقة بأسلوبين هما (الوادي والعيساوي، 2007، 18):

أ. طريقة الناتج النهائي: ويتم قياس الناتج الوطني وفق هذه الطريقة وذلك باحتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي والمنتجة في الاقتصاد الوطني خلال سنة، دون احتساب قيمة السلع الوسيطة، ورغم سهولة هذه الطريقة إلا أنها لا تظهر جميع المراحل التي مرت بها السلعة في إنتاجها إلا المرحلة الأخيرة التي أخذت فيها السلعة شكلها النهائي، وهذا يعني أن هذه الطريقة تستبعد احتساب قيم السلع الوسيطة والتي تشكل نسبة كبيرة من قيمة الإنتاج النهائي.

ب. طريقة القيمة المضافة: يتم قياس الناتج الوطني وفق هذه الطريقة من خلال احتساب القيم المضافة المتحققة في كل نشاط اقتصادي، وفي كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة، وفي جميع القطاعات الاقتصادية، ومن خلال جمع القيم المضافة في جميع النشاطات الاقتصادية يمكن الوصول إلى احتساب الناتج الوطني حيث: القيمة المضافة الإجمالية = القيمة الإجمالية للإنتاج المتحقق – القيمة الإجمالية لمستلزمات الإنتاج.

إن اعتماد هذه الطريقة في الحساب يساعد على تجاوز عيوب الطريقة السابقة حيث تسمح بإظهار الأهمية النسبية لمساهمة كل قطاع أو فرع أو مرحلة إنتاجية في توليد الناتج الوطني. كما تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا واستعمالا وأكثر دقة في حساب الناتج الوطني (القومي).

ثانياً: طريقة الدخول الموزعة

يتم قياس الناتج وفق هذه الطريقة من خلال احتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية، ولكن هذه العناصر التي ساهمت في العملية الإنتاجية لها أصحاب ومالكين، حيث يحصل كل صاحب عنصر من هذه العناصر على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وتأخذ تلك العوائد الأشكال التالية: الأجور، الأرباح، الريوع والفوائد وعند جمع هذه العوائد نحصل على الإنتاج الإجمالي وذلك بالشكل التالي (قريصة، 2010، 212):

الإنتاج الإجمالي بطريقة الدخول = الأجور+ الريوع + الفوائد + الأرباح

ثالثاً: طريقة الإنفاق

وتشير هذه الطريقة إلى حاصل جمع جميع أشكال الإنفاق، الاستهلاك والتغير في المخزون، والتكوين الرأسمالي الثابت، وصافي الحيازة من الأشياء الثمينة، والصادرات من السلع والخدمات ناقصا الواردات من السلع والخدمات أي (الكواز، 1993، 23):

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق= الإنفاق الاستهلاكي النهائي+ التغير في المخزون+ التكوين الرأسمالي الثابت لإجمالي صافي الحيازة من الأشياء الثمينة + الصادرات السلعية والخدمية – الواردات السلعية والخدمية.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

وطبقا لهذه الطريقة يتم جمع دخول كافة عناصر الإنتاج؛ أي نقوم بحساب مجموع المدفوعات لعناصر الإنتاج المختلفة مع استبعاد جميع المدفوعات التحويلية لأنها لم تتولد من المشاركة في العملية الإنتاجية الجارية، وتستند هذه الطريقة على إحصائيات وضرائب الدخل القومي لذلك تعد هذه الطريقة من أنسب الطرق وأسهلها في حساب الناتج المحلي.

3- العلاقة بين النقود الالكترونية والناتج المحلي الإجمالي

يتضح الدور الذي تؤديه العلاقة بين النقود الالكترونية من جهة والناتج المحلي الإجمالي من جهة ثانية من خلال الطلب على النقود، حيث تؤدي التغيرات الحاصلة في الطلب على النقود الى التأثير على سرعة دوران النقود والذي يؤثر بدوره على التأثير في الطلب الكلي وبالتالي التأثير على مستوى الناتج المحلي الإجمالي. ولغرض إيضاح شكل العلاقة بين هذه المتغيرات سيتم ذلك من خلال تفسير المدارس الاقتصادية لكيفية تأثير الطلب على النقود في الناتج المحلي الإجمالي.

3-1 تفسير المدرسة الكلاسيكية

استند تفسير المدرسة الكلاسيكية الى صيغتين، الأولى: الصيغة الكلاسيكية او ما تعرف بمعادلة التبادل (صيغة فيشر) نسبة الى الاقتصادي الأمريكي ارفنج فيشر، اما الصيغة الثانية والتي تدعى الصيغة الكلاسيكية المحدثة (صيغة كامبردج) والتي طورت على يد الاقتصادي الإنكليزي الفريد مارشال. الا ان كلتا الصيغتين لم يكن الهدف منهما هو تحديد نظرية للطلب على النقود وانما الكيفية التي يتم من خلالها تحديد المستوى العام للأسعار. يتضح تفسير الصيغة الكلاسيكية من خلال معادلة التبادل والتي تكون بالشكل التالي (السيد علي والعيسى، 2004، 235):

$$MV = PT \cdots (1)$$

حيث تمثل M كمية النقود، V سرعة دوران النقود، P المستوى العام للأسعار، T حجم التبادل.

ولأجل الربط بين كمية النقود ومستوى الإنتاج فقد استبدلت (T) بالمتغير (Y) الذي يمثل كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة لتصبح معادلة التبادل بالشكل التالي:

$$MV = PY \cdots (2)$$

تعتبر هذه المعادلة اقرب ما تكون الى المتطابقة الحسابية، حيث يكون الجانب الايسر مساوياً للجانب الأيمن منها، ويمثل الجانب الايسر من المعادلة مجموع الانفاق على السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، بينما يمثل الجانب الاخر القيمة الاسمية للناتج الإجمالي، ووفق التحليل الكلاسيكي فقد اعتبر ان الغرض من الطلب على النقود هو لأجل التبادل؛ لذلك فان العامل المحدد لسرعة دوران النقود هو طريقة الدفع المتبعة في الاقتصاد، وبما ان طريقة الدفع في الاجل القصير تكون ثابتة معنى ذلك ان سرعة دوران النقود ستكون ايضاً ثابتة، فان ذلك ان الطلب على النقود لغرض التبادل سيتحدد من خلال قيمة الإنتاج وتكون العلاقة طردية بين التغيرات الحاصلة في قيمة الإنتاج والطلب على النقود. بالرغم من ان معادلة التبادل وفق الصيغة أعلاه قد أعطت اول تفسير لشكل العلاقة بين النقود من جهة الناتج الاجمال من جهة ثانية، الا انها قد اهملت الدور الكبير الذي يلعبه سرعة دوران النقود في التأثير على الطلب على النقود والناتج الإجمالي، لذلك تم طرح صيغة جديدة تم تقديمها من قبل أساتذة جامعة كامبردج تستند في تحليلها على نظرية كمية النقود الكلاسيكية أطلق عليها الصيغة الكلاسيكية المحدثة والتي تم تمثيلها بالشكل التالي (السيد علي والعيسى، 2004، 237):

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

$$M = K.PY \cdots (3)$$

ان الاختلاف الذي يتمثل بين صيغة كامبردج وصيغة فيشر لا يتمثل فقط في ادخال المتغير K وانما يشمل ايضاً ان انه يعتبر مقلوب سرعة دوران النقود، أي انه يمثل الفترة الزمنية التي يرغب بها الافراد في الاحتفاظ بالنقود خلال فترة زمنية معينة، إضافة الى ذلك فان الصيغة الكلاسيكية المحدثة قد بينت ان الجهة اليسرى من المعادلة M تمثل القيمة الاسمية لكمية النقود المتداولة او ما يدعى بعرض النقود بينما تمثل الجهة الأخرى من المعادلة حجم الطلب على النقود باعتباره نسبة ثابتة من الدخل الاسمي الذي يرغب الافراد الاحتفاظ بها بشكل نقود.

من خلال ما سبق يتبين ان العلاقة تكون طردية بين كمية النقود بشكل عام والمستوى العام للأسعار، حيث يمكن القول بأن تغيرات الأسعار تخضع لتغيرات كمية النقود المتداولة بشكل طردي، أي أن زيادة كمية النقود المعروضة من شأنها أن ترفع المستوى العام للأسعار، وانخفاض كمية النقود سوف تؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار، وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد على كمية النقود لتغيير مسار الاقتصاد لأن ما يحدث من تغيرات في النشاط الاقتصادي هو ناتج عن تغير المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج، لذلك لن يكون أي تطور حاصل في نوع النقود دور في التأثير على الناتج الكلي للاقتصاد.

2-3 تفسير النظرية الكينزية

اعطى تحليل النظرية الكلاسيكية تفسير مغاير بدرجة كبيرة للتحليل الكلاسيكي في موضوع الطلب على النقود، حيث اعتمد التحليل الكينزي على مبدأ النقد الفاعل على عكس المبدأ المحايد للنقد عند الكلاسيك، فقد بحث كينز في أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلا من اقتصار مجال بحث النظرية الكلاسيكية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار)، والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة والدخل الوطني و بالتالي مستوى الطلب الفعال الذي يعتبر جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن (هاشم، 1996، 148).

يتمثل الطلب على النقود عند كينز في كمية السندات المطلوبة وكمية النقود المطلوبة، حيث يمكن معرفة كمية النقود المطلوبة عند أسعار الفائدة المختلفة وكذا دوافع الطلب على هذه النقود، وفي تحليل كينز للطلب على النقد ركز على دور النقد كأداة حفظ القيم (مقياس للقيمة) وميز بين ثلاثة دوافع مختلفة للاحتفاظ بالنقد وهي: دافع المعاملات(الصفقات)، دافع الاحتياط ودافع المضاربة (كينز، 1991، 246)، ويتوقف الطلب على النقود لغرض المعاملات والطلب على النقود لغرض الاحتياط على الدخل، وتكون العلاقة طردية بينهم، اما الطلب على النقود لغرض المضاربة فانه يعتمد على سعر الفائدة وتكون العلاقة عكسية بينهما، وان الطلب الكلي على النقود سيكون مجموع الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط والمضاربة (السيد علي والعيسى، 2004، 294).

وعن دور النقود الالكترونية في التأثير على الناتج الإجمالي فان التحليل الكلاسيكي يفسر العلاقة من خلال الانفاق الاستثماري قد استخدم كينز سعر الفائدة للربط بين الإنفاق الاستثماري والنقود ومن ثم الربط بين النقود والإنفاق النقدي من جهة والقطاع الحقيقي في الاقتصاد من جهة أخرى. حيث يتضح أن زيادة كمية النقود المتداولة فإن التأثير الأولي سيكون في القطاع النقدي

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

وبالتحديد على سعر الفائدة حيث يؤدي ذلك الى انخفاض سعر الفائدة، وهذا بدوره يؤثر على تكلفة الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي والذي بدوره يؤثر على مستوى الناتج المحلي الذي سوف يرتفع ايضاً نتيجة لذلك.

إن التحليل الكينزي يرى أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار خصوصاً في الأسواق المالية نتيجة لسهولة وانخفاض تكاليف التحويل المالي ومن ثم يحدث تدفقا جديدا في الناتج الوطني. ويعتقد الكينزيون كذلك أنه في الأجل القصير وخاصة خلال فترات الركود الاقتصادي، فإن إجمالي الناتج الحقيقي يتأثر بشدة بالطلب الكلي (الإنفاق الكلي في الاقتصاد)، بالإضافة إلى أن الطلب الكلي لا يساوي بالضرورة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وبذلك نجد ان انتشار النقود الالكترونية والتوسع في الرقمنة الالكترونية للنقود والمصارف ساعدت على تخفيض كلفة المعاملات المالية الامر الذي ينعكس ايجاباً على الطلب الكلي وبذلك تتأثر بمجموعة من العوامل مما يؤثر على الإنتاج والعمالة والمستوى العام للأسعار.

3-3 تفسير مدرسة النقوديين

قدم الاقتصادي ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو نظريته في الطلب على النقود في خمسينيات القرن الماضي، وقد مثلت هذه النظرية أبرز اسهامات النقوديين التي ظهرت للعيان في عقد السبعينات بعد ازمة الركود التضخمي التي عانت منها كثير من الدول والتي عجزت أفكار المدرسة الكينزية في حل المشكلة وقتها. حيث ظهرت هذه النظرية كامتداد للنظرية الكمية الكلاسيكية المتمثلة بمعادلة التبادل (صيغة فيشر) ولكن مع اجراء بعض التغييرات على الفروض الأساسية للنظرية منها عدم ثبات الدخل وكذلك عدم ثبات سرعة دوران النقود، إذ تم التأكيد على وجود دور مؤثر لكمية النقود على كل من الدخل والاسعار والناتج، أي ان النقود تؤثر على النشاط الاقتصادي وهذا يأتي معاكساً لفرض الكلاسيك في حيادية النقود أي إعطاء دور محوري لسرعة دوران النقود الذي يسمح بتحويل معادلة التبادل وفق النظرية الكلاسيكية الى نظرية للطلب على النقود (الافندي، 2014، 341).

ولتوضيح هذه الفرضية نعود الى معادلة التبادل وكما يلي:

$$MV = PY \cdots (2)$$

ومنها:

$$V = \frac{PY}{M} \dots (4)$$

وعند التوازن يكون عرض النقود مساوياً للطلب الاسمي على النقود، أي ان:

$$M = PM^d \dots (5)$$

وبالتالي فان سرعة دوران النقود تساوي:

$$V = \frac{PY}{PM^d} = \frac{Y}{M^d} \dots (6)$$

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

وهذا يعني انه كلما انخفضت كمية النقود المطلوبة فان سرعة دوران النقود سوف تزداد والعكس صحيح، أي ان التغير في الطلب على النقود يسبب تغير معاكس في سرعة دوران النقود وان العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود تعتمد على العوامل المؤثرة في الطلب على النقود، وبما ان الطلب على النقود يعتبر دالة مستقرة عند فريدمان فان أي زيادة في عرض النقود سيؤدي الى ارتفاع الدخل النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات والذي سيؤدي بدوره الى زيادة الناتج الإجمالي، بذلك فان أي زيادة في عرض النقود سيكون له تأثير كبير في النشاط الاقتصادي وهذا يبين الدور الكبير الذي تساهم فيه النقود الالكترونية في زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج الإجمالي في النهاية.

الاستنتاجات

1- ان زيادة استخدام النقود الالكترونية يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود بشكل عام، ووفقاً للنظرية الكينزية والنظرية النقودية فان انخفاض الطلب على النقود يؤدي الى زيادة سرعة دوران النقود وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي الى زيادة الناتج الإجمالي.
2- يتضح ان للنقود الالكترونية دور في زيادة عرض النقود، معنى ذلك ان أسعار الفائدة سوف تنخفض مما يولد رغبة كبيرة لدى المستثمرين في زيادة الاستثمار الذي سيؤدي في النهاية الى زيادة الناتج الإجمالي.
3- تعتبر وسائل الدفع الالكترونية أداة جيدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وزيادة النمو في الناتج الإجمالي.

المقترحات

1- إيضاح الدور والخصائص الذي تحمله النقود الالكترونية كشكل جديد من اشكال النقود في إتمام واجراء المعاملات التجارية.
2- توفير المقومات اللازمة لتسهيل عملية التبادل من خلال النقود الالكترونية.
3- العمل على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تبين دور النقود الالكترونية في التأثير على النشاط الاقتصادي، إضافة الى العمل على انشاء الندوات والورش التي تساهم في ذلك ايضاً.

المصادر

1- الافندي، محمد احمد. 2014، النقود والبنوك والاقتصاد النقدي، اليمن.
2- جون مينارد كينز، ترجمة نهاد رضا، 1991، النظرية العامة في الاقتصاد، موفم للنشر، الجزائر.
3- الحسناوي، كريم مهدي. 1989، مبادئ علم الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
4- السيد علي، عبدالمنعم. العيسى، نزار سعدالدين. 2004، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5- شيبان، وردة، 2016، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2011، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
6- صخري، عمر. 1990، التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطنية للمطبوعات الجامعية، الجزائر.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

7- العبادي، عبدالناصر واخرون، 2000، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر، عمان.

8- قريصة، صبحي تادرس. نعمة الله، احمد رمضان، 2010، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت.

9- الكواز، احمد. 1993، اساسيات نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 1993، منشورات سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

10- الموسوي، نهى خالد. الشمري، اسراء خضير. 2014، النظام القانوني للنقود الالكترونية، مجلة جامعة بابل، العدد2، مجلد 22.

11- هاشم، إسماعيل محمد. 1996، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

12- الوادي، محمود حسين. العيساوي، كاظم جاسم. 2007، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

13- Basel committee Risk management for electronic Banking and electronic money activities. March 1998 In.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية